التوصيات العامة المنبثقة عن أشغال المجلس الوطني للبيئة

في دورته الرابعة

27 – 28 فبراير 2002

عقد المجلس الوطني للبيئة دورته الرابعة يومي 27 – 28 فبراير 2002 بالرباط تحت الرئاسة الفعلية للسيد الوزير الأول.

وقد عرفت هذه الدورة مشاركة مكثفة لجميع الفاعلين في مجال البيئة والتنمية المستدامة من قطاعات حكومية وفاعلين اقتصاديين ومؤسسات البحث العلمي والجماعات المحلية ومجتمع مدني.

وقد انعقدت هذه الدورة في ظرفية خاصة تتميز بكونها تنعقد غداة انعقاد المؤتمر السابع للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية الإطار حول التغيرات المناخية بمراكش وفي خضم الاستعدادات الوطنية للمشاركة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي سينعقد بجوهانسبورغ في أواخر شهر غشت لهذه السنة.

الجلسة الافتتاحية :

تميزت الجلسة الافتتاحية بالخطاب الذي ألقاه السيد الوزير الأول وتلته كلمة السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان والبيئة، وقد أبرز الخطابان أهمية عقد هذه الدورة والمقاربة التي سيتم اعتمادها أثناء أشغالها، كما ركزا على النتائج المتوخاة منها لتفعيلها كوسيلة لتحسين أداء المجلس الوطني للبيئة في أفق هيكلته و تنشيط آليات أعماله.

وقد عرفت هذه الدورة تقديم التقرير الوطني حول واقع الحالة البيئية بالمغرب وكذا تقييم المجهودات المبذولة من طرف جميع القطاعات المعنية في مجال المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة.

كما كانت هذه الدورة مناسبة لتقديم المخطط الوطني للبيئة الذي تم إعداده وفق مسلسل تشاوري واسع ضم جميع الأطراف المعنية والذي سيتوج بعقد منتدى وطني لأجرأة وتفعيل مختلف جوانبه.

وقد نظمت أشغال هذه الدورة في إطار ثلاثة لجن هي :

- لجنة المؤسسات البشرية
- **لجنة الوقاية من التلوث والأذى ومحاربتهما**
- لجنة حماية الطبيعة والمحافظة على مواردها والوقاية من الكوارث الطبيعية.

وقدمت خلال أشغال هذه اللجن عروض ومداخلات تلتها مناقشات مستفيضة تمخضت عنها جملة من التوصيات التي ألمت بمختلف مواضيع الدورة تبنتها اللجن الثلاثة لتكون أرضية لخطة عمل المجلس ما بين الدورتين، وقد تم دمج كل هذه التوصيات في المحاور الآتية:

أولا : توصيات عامة

- دعم مختلف مخططات العمل الوطنية القطاعية مع ضرورة إدماج الجوانب البيئية وفق منظور شمولي تكاملي؛
- أجرأة المخطط الوطني للبيئة و تكوين لجنة خاصة لتتبع تنفيذ مختلف محتوياته؛
- إنشاء شبكات مراقبة متكاملة و متجانسة (الهواء، الماء، التربة، الساحل، .....) يكون هدفها الأساسي إنشاء قاعدة معلومات جماعية حسب مقاسات و آجال محددة؛
- تنمية و تنويع مصادر تمويل المشاريع البيئية و التنموية؛
- تفعيل الإطار التشريعي و الإسراع بإخراج مدونة البيئة إلى حيز التنفيذ وكذلك تطبيق النصوص القانونية الموجودة وبنود المعاهدات الدولية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة.

ثانيا : توصيات تخص تفعيل دور المجلس الوطني للبيئة

- مراجعة القانون المنظم للمجلس الوطني للبيئة قصد ادماج وابراز مكون التنمية المستدامة ضمن هياكله ومهامه ؛
- ضرورة وضع جدولة زمنية محددة لعقد دوارات وتعزيز التنسيق مع المجالس الأخرى ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بالموضوع؛
- دعم وتقوية تمثيلية وأدوار منظمات المجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص والمؤسسات العلمية في هيكلة المجلس الوطني للبيئة ؛

- تحديد آجال محددة ووضع معايير لتقييم سير وانجاز مخطط العمل الوطني البيئي.

ثالثا : توصيات متعلقة باشراك جميع الفعاليات على المستويات المختلفة المتعلقة بالمحافظة على البيئة

- تعزيز دور وقدرات المرأة للمشاركة في مسلسل التنمية المستدامة مع ايلاء عناية خاصة للمرأة في الوسط القروي وتيسير وصولها للموارد المالية بما في ذلك القروض الصغيرة ؛
- تعزيز ودعم دور ومكانة برامج التربية والإعلام والتواصل المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة وذلك من خلال كل القنوات المناسبة ؛
- دعم عملية الانسجام والتكامل والتعاضد بين مختلف البرامج الرامية إلى محاربة الفقر وحماية البيئة والعمل على تعزيز مشاركة المجتمع المدني ؛
- دعم أساليب الشراكة بين كل الفاعلين بما في ذلك الإدارة والجماعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعة في مجال الإدارة المتكاملة والمندمجة مع الحرص على استحضار الربط بين الأبعاد البيئية والتنموية؛
- العمل على إدماج مقتضيات الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب في إطار الترسانة القانونية البيئية الوطنية بهدف الاستفادة من الموارد المالية المتاحة على الصعيد الدولي ونقل التكنولوجيا النظيفة وتعزيز القدرات الوطنية.

ويوصي المجلس بإحداث لجنة وطنية للإعداد لمشاركة المغرب في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المزمع عقده في شهر غشت المقبل بجوهانسبورغ. كما يعلن المجلس عن مصادقته على مخطط العمل الوطني للبيئة.

و بالإضافة إلى ما سبق، يجب التذكير بأن جميع التوصيات التي اعتمدت من طرف اللجن الثلاثة ستكون ملحقة بالتقرير الختامي لهذه الدورة .

كما يجب التذكيرأن هذه التوصيات شكلت حصيلة إيجابية لمساهمة المشاركين في هذه الدورة يشكرون عليها، و من المأمول أن يتم تبنيها كخطة عمل من طرف الكل.